

مجلة المجمع

حزيران ٢٠٢٢ - الإصدار ٩١

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني



أبوغزاله: سنطلق برامج تدريبية جديدة تركز على ربط
المهنة بتكنولوجيا المعلومات

رئيس التحرير : سالم العوري

إعداد : سمر فليفل

مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة

تصميم : قسم التصميم، في مجموعة طلال أبوغزاله

في هذا العدد:-

مراجعة ما بعد التنفيذ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ و ١١ و ١٢



٦

مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي يمضي قدماً في خطوات إعداد معيار جديد لخدمات التأكد على تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات «الموازنة بين المطالب المُتَّحة والفعالية في معايير التأكد الدولية للاستدامة»



٧

«الديون المستدامة مفتاح التحول الاقتصادي» دراسة للاتحاد الدولي للمحاسبين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين



٨

كبار المشاركين في السوق المالي يدعون لمزيد من المواءمة بين الجهود التنظيمية وجهود إعداد المعايير عن إفصاحات الاستدامة



٩

خلال الاجتماع السنوي للمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين... أبو غزاله: سنطلق برامج تدريبية جديدة تركز على ربط المهنة بتكنولوجيا المعلومات



١

دروة تدريبية حول عقود التأمين بالتعاون مع شركة البرنيق الليبية للطيران



١

المجمع يمنح خصم مقداره ٢٥٪ على النسخة المحدثة من كتاب «خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (Expert)» ٢٠٢٢



٢

المجمع يعقد امتحان مؤهل (IACPA) خلال العام ٢٠٢٢



٣

المعالجة المحاسبية لإيرادات شركات ومكاتب تدقيق الحسابات وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ «الإيراد من العقود مع العملاء»، بقلم الدكتور حسام الدين احمد خليل - عضو المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين



٣

خلال الاجتماع السنوي للمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين أبوغزاله: سنطلق برامج تدريبية جديدة تركز على ربط المهنة بتكنولوجيا المعلومات



وبيّن أبوغزاله بأن من أهم المواضيع التي يجب التركيز عليها في المرحلة القادمة هي الرقابة على الأموال غير المشروعة ومكافحة غسل الأموال، حيث سيقوم فريق من المجمع بإعداد مسودة لقانون الرقابة على الأموال غير المشروعة يشمل المعايير المطبقة دولياً ووضعه تحت تصرف الحكومات العربية والدوائر المختصة.

وخلال الاجتماع تم التطرق إلى علاقة المجمع بالاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومساهمات المجمع في تشجيع ومساعدة الجمعيات الوطنية في الدول العربية على الانضمام لعضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

يشار إلى أن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين تأسس كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية عام ١٩٨٤ في لندن-المملكة المتحدة، وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ عام ١٩٩٤، ويهدف إلى الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على المستوى الدولي، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق.

عَمّان - عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين في مدينة عمّان، اجتماعه السنوي لمجلس الإدارة والهيئة العامة بحضور مجموعة من أعضاء المجمع المهنيين من مختلف الدول العربية، وبرئاسة رئيس ومؤسس المجمع سعادة الدكتور طلال أبوغزاله.

وتم خلال الاجتماع استعراض التقرير السنوي لأعمال المجمع وقائمة المركز المالي والموازنة التقديرية، بالإضافة إلى مناقشة مجموعة من القضايا المحورية التي تهم المهنيين، أبرزها إطلاق برامج تدريبية تواكب التطور والتحول الرقمي الحاصل في العالم لمساعدة المحاسبين والمدققين في ممارسة مهنتهم في وقت وجهد أقل مقارنة بالوضع القائم، بالإضافة إلى إطلاق برنامج تدريبي في مجال «الموازنات التقديرية» الذي يساعد أصحاب الأعمال في تقييم مستقبل أعمالهم من خلال مقارنة الموازنات التقديرية مع النتائج الفعلية.

ودعا الدكتور أبوغزاله إلى ضرورة الاستمرار ببذل جهود مكثفة لحث الدول العربية على تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) والتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، حيث سيقوم المجمع بإعداد خطة استرشادية مفصلة عن كيفية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق لمساعدة الدول الراغبة في ذلك.

IASCA يعقد دورة تدريبية حول عقود التأمين بالتعاون مع شركة البرنيق للطيران



الملائمة التي تعبر بصدق عن عقود التأمين، بحيث تكون هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود التأمين على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية.

وخلال الدورة تم تطبيق حالات عملية على قطاع الطيران، من حيث حساب وعرض البيانات المالية وتأثيرها المباشر على البيانات والأنظمة والعمليات، وبشكل ملحوظ على الربحية في قطاع شركات الطيران.



المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاؤندينشن
Member of TAG-Foundation

القاهرة - عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين دورة تدريبية متخصصة بعنوان «المعالجة المحاسبية للتأمين وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS»، لمجموعة من كوادر الشركة الليبية للطيران «البرنيق» في العاصمة المصرية القاهرة.

وتهدف الدورة إلى رفع كفاءة الكوادر العاملة في الشركة من خلال ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات

كما تم التطرق للتحديات التي تواجه الشركات عند تطبيق هذا المعيار، وخاصة أنه يمثل تغييراً جذرياً لشركات التأمين والمستخدمين والمحللين، حيث ستتغير البيانات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية لشركات التأمين تغييراً جذرياً، إذ يلزم المعيار كل شركات التأمين باستخدام تقديرات تعتمد على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية، تعكس توقيت ومبلغ وعدم التأكد من التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بعقود التأمين.

وفي نهاية الدورة تم تسليم جميع المشاركين شهادات حضور، حيث أكد المشاركون أن الدورة التدريبية جاءت مطابقة لمتطلباتهم واحتياجاتهم العملية.

يشار إلى أن شركة البرنيق للطيران، هي شركة طيران ليبية خاصة تأسست عام ٢٠١٨ ومقرها الرئيسي مدينة بنغازي، ويعتبر مطار بنينا مقراً لعملياتها الجوية.

المجمع يمنح خصم مقداره ٢٥٪ على النسخة المحدثة من كتاب «خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)» ٢٠٢٢



عمّان- منح المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين خصماً بمقدار ٢٥٪ على النسخة الجديدة من كتاب «خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)» التي أصدرها في نيسان/ إبريل ٢٠٢٢ لأعضاء المجمع وللحاصلين على النسخ السابقة من الكتاب.

ويتوفر الكتاب كنسخة إلكترونية ومطبوعة، وقد شملت التعديلات في النسخة المحدثة على ما يلي:

أولاً: المعايير التي تم إدخال تعديلات جوهرية عليها ويبدأ سريان هذه التعديلات اعتباراً من ٢٠٢٣/١/١ وتشمل ما يلي:

١. تعديلات جوهرية على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) «عرض القوائم المالية».
٢. معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٧): عقود التأمين.
٣. تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) «السياسات المحاسبية والتغير بالتقديرات المحاسبية والأخطاء».

ثانياً: المعايير التي تم إدخال تعديلات عليها ويبدأ سريان هذه التعديلات اعتباراً من ٢٠٢٢/١/١ وتشمل ما يلي:

١. معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) «الممتلكات والمباني والمعدات».
٢. معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) «تجميع الأعمال».
٣. معيار التقرير المالي الدولي رقم (١) «تطبيق المعايير الدولية لأول مرة».
٤. معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) «الزراعة».
٥. معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) «المخصصات والمطلوبات المحتملة والأصول المحتملة».
٦. معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) «الأدوات المالية» واحلال معدل الفائدة المرجعي - المرحلة الثانية.
٧. تعديل على معيار التقرير المالي الدولي (١٦) الإيجار وتخفيض دفعات الإيجار المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ بعد ٣٠ حزيران ٢٠٢١.

ثالثاً: تعديل كافة المعايير الدولية الأخرى المتأثرة بالتعديلات الجديدة المذكورة أعلاه.

رابعاً: إضافة وتنقيح الكثير من الأمثلة الواردة في معظم المعايير في الكتاب.

خامساً: إضافة وتنقيح الكثير من الأسئلة والتمارين الواردة في معظم المعايير في الكتاب.

للحصول على نسخة من الكتاب يرجى الضغط [هنا](#)



عمان - عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) امتحانات مؤهل «محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)» في مختلف أنحاء الوطن العربي، وذلك للمرة الأولى خلال العام ٢٠٢٢ حيث سيتم عقد الدورة الثانية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢.

يتضمن المؤهل أربعة أجزاء وهي الاقتصاد والتمويل، المحاسبة، التدقيق، التشريعات. ويهدف إلى بناء وتطوير القدرات المعرفية اللازمة والمتعلقة بفهم الجانب النظري والمفاهيمي للمعايير الدولية (IFRS) وتطوير القدرة على تطبيق المعايير الدولية في المحاسبة العملية بشكل مهني وباحتراف، بالإضافة إلى المساعدة على التطوير المهني المستمر في مجال المعايير ومتابعة التعديلات والتحديثات عليها.

وسيتم الإعلان عن نتائج هذه الدورة في شهر تموز/ يوليو ٢٠٢٢ من خلال الموقع الإلكتروني للمجمع <http://ascasociety.org>.

المعالجة المحاسبية لإيرادات شركات ومكاتب تدقيق الحسابات وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ «الإيراد من العقود مع العملاء» وآلية التحاسب الضريبي وفقاً للقوانين والتشريعات الناجمة لذلك

بقلم الدكتور حسام الدين أحمد خليل - عضو المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

الجزء الأول

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة وكانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية.

وقد بقي اصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات مفهوماً يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من الشركات والمؤسسات حتى ولو اختلفت في معالجة نفس الموضوع.

ويمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات، وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة. وإن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام ١٩٣٩ كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٧٣ كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٣٢.

أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي عندما أدى التطور الاقتصادي الكبير وكذلك ظهور الشركات الدولية الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى ضرورة



IFRS 15 - Revenue

from Contracts with Customers

وجود معايير دولية يستند عليها قياس العمليات والأحداث المالية، الأمر الذي دعي كل من المنظمات المحاسبية في الدول المختلفة إلى تقريب وجهات النظر وذلك بإصدار معايير تحكم مهنة المحاسبة.

ومن ناحية أخرى ألزم قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته المكلفين وفق المادة ٢٣/أ من القانون على «أن يلتزم المكلف بتنظيم السجلات والمستندات والبيانات المالية اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة عليه شريطة أن تكون معدة وفق معايير المحاسبة الدولية ومدققة ومصادق عليها من محاسب قانوني.....الخ» وفق نص المادة، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) عدة تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومنها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ «الإيرادات من العقود مع العملاء» «وهذا المعيار ألغى بشكل أساسي اثنين من المعايير الدولية التي كانت عمود فقري للمعايير وهما المعيار الدولي رقم ١١ «عقود الإنشاء» والمعيار الدولي ١٨ «بالإيراد».

ويحدد معيار التقارير ١٥ المبادئ التي تطبقها المنشأة عند الإبلاغ عن معلومات حول طبيعة وقيمة وتوقيت والإيرادات والتدفقات النقدية المشكوك بتحصيلها من العقد مع العميل، فبتطبيق المعيار ١٥، تقر المنشأة بالإيرادات لتبين تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها مع العميل بمبلغ يعكس توقعات الشركة مقابل تلك السلع أو الخدمات، حيث لا يقتصر المعيار على مهنة أو حرفة أو عمل معين وإنما ينطبق على جميع المنشآت التي تهدف لتحقيق الربح

وعلى جميع العقود من العملاء بالاستثناءات ما يلي:-

- عقود الإيجار.
- عقود التأمين.
- الأدوات المالية.
- التبادلات غير النقدية بين المنشآت في نفس نشاط الأعمال.

ولإثبات الإيرادات بموجب المعيار ١٥، يجب أن تتبع المنشأة المراحل الخمس التالية:

المرحلة الأولى

تحديد العقد (أو العقود) مع العميل: والعقد هو اتفاق و/أو توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني، سواء كان هذا الأثر هو إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه. **والعقد كذلك،** هو توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني، أو بعبارة أخرى، هو توافق إرادتين على إنشاء رابطة قانونية أو تعديلها أو إنهائها.

وحتى يمكننا أن نعالج الإيرادات الناتجة عن العقود طبقاً لما ورد في المعيار ١٥ يجب أن تتوفر الشروط التالية:

١. أطراف التعاقد يجب أن يصدقوا بالموافقة على العقد وأن يلتزموا بأداء التزاماتهم الواردة في العقد.
٢. الشركة تستطيع أن تحدد حقوق كل طرف من الأطراف بخصوص البضائع والخدمات المحولة.
٣. الشركة يجب أن تحدد شروط الدفع الخاصة بالبضائع والخدمات المحولة.
٤. العقد في جوهره يجب أن يصنف على أنه عقد تجاري.
٥. أن يكون من المحتمل حصول الشركة على مقابل مادي للتعاقد كمقابل لتبادل البضائع والخدمات التي ستحول إلى العميل.

ومن الأمثلة عليها ضمن عنوان مقالنا ما يلي:

١. كتاب التكاليف بين مكتب التدقيق وعميل التدقيق لتدقيق بيانات مالية للعام!

٢. عقد استشارات ضريبية دخل و/أو مبيعات مع عميل معين (فرد و/أو شركة و/أو مجموعة شركات).
٣. عقد بين مكتب التدقيق وعميل معين (تدقيق حالة خاصة و/أو مراجعة قائمة خاصة و/أو تدقيق تطبيق معيار معين و/أو عمل خاص حسب رغبة العميل)

المرحلة الثانية

تحديد التعهدات أو الالتزامات الواجب أداؤها بموجب العقد (وهي وعود تعاقدية لنقل سلع أو خدمات خاصة بالعملاء).

وفي هذه الخطوة في سبيل الاعتراف بالإيراد وبشكل عام فإن التزامات الأداء يمكن اعتبارها على أنها وحدة محاسبة الغرض منها تطبيق المعيار ١٥، وفي سبيل ذلك يجب علينا أن نقوم بتعريف مصطلح مهم سيقودنا إلى تعريف التزامات الأداء وهذا المصطلح هو مصطلح الوعود أو Promises والوعد في العقود قد تكون صريحة أو ضمنية وهذه الوعد هي التي تخلق توقعاً بأن الشركة ستقوم بتزويد العميل أو العملاء بالبضائع والخدمات في سياق ممارسات الأعمال التجارية المعتادة وبناءً على السياسات المتبعة أو قد تكون على أساس شروط أو محددات معينة ومن هنا فإن عملية فهم السياسات والممارسات الخاصة بالشركة أمر مهم لتحديد الوعد بشكل دقيق ومن الأمثلة على الوعد:-

١. تحويل البضائع المصنعة أو إعادة بيع البضائع المشتراة.
٢. الترتيبات الخاصة بالأطراف الأخرى لتحويل البضائع والخدمات.
٣. الاستعداد لإمداد البضائع والخدمات في المستقبل.
٤. بناء أو تصميم أو تصنيع أصل بالنيابة عن عميل.
٥. منح الحق في استخدام الأصول غير الملموسة مثل حقوق الملكية الفكرية.
٦. أداء بعض المهام المتفق عليها مسبقاً.

وطبقاً للمعيار ١٥ يتوجب على الشركة تحديد البضائع والخدمات الموعود بها في العقد ويجب اعتبارها كالتزام أداء كل وعد من الوعد بتحويل:

- بضاعة أو خدمة مستقلة أو حزمة بضائع أو خدمات مستقلة.
- مجموعة البضائع والخدمات المستقلة ذات تتابع تسلسلي في التوريد التي تعتبر في جوهرها متشابهة والتي تتخذ نمط أو أسلوب واحد من أنماط التحويل للعملاء.

وبناءً على ما سبق فإن كل بضاعة أو خدمة مستقلة في العقد تعد في حد ذاتها التزام أداء، على عكس ذلك فإن كل بضاعة أو خدمة غير مستقلة يمكن اعتبارها بند في حزمة أو توليفة بضائع وخدمات غير مستقلة، وبناءً عليه يمكن اعتبار حزمة البضائع والخدمات التي تحتوي على بنود غير مستقلة على أنها التزام أداء مفرد أو وحيد.

هناك أيضاً بعض الحالات التي تقوم فيها الشركة بتوريد بضائع أو خدمات مستقلة بشكل متتابع خلال فترة من الزمن على مراحل متشابهة، ومثال ذلك خدمات مراجعة ضريبة الدخل والمبيعات و/أو خدمة تعبئة إقرارات ضريبة المبيعات الخاصة والعامة، حيث أن هذه البضائع والخدمات تعد التزام أداء واحد إذا كان لها نفس أنماط التوريد للعملاء.

وحتى نتمكن من وصف بند بضاعة أو خدمة معينة على أنه مستقل يجب توفر **بعض الشروط** وهي:

١. أن تكون البضاعة أو الخدمة مستقلة بذاتها.
٢. أن يكون بند البضاعة أو الخدمة مستقل في سياق التعاقد.

لمعالجة المرحلة الثانية وفق المعيار ١٥ يجب تحديد ما يلي:

١. **تحديد قيمة الصفقة** وهو المبلغ الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل نقل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلى العميل، وإذا تضمن المقابل المتفق عليه في العقد مبلغاً متغيراً، فيجب على المنشأة تقدير المبلغ المقابل الذي تتوقع الحصول عليه مقابل نقل السلع أو الخدمات المتفق عليها إلى العميل.

٢. تخصيص قيمة العملية لكل التزام بناءً على أسعار البيع النسبية المستقلة لكل سلعة أو خدمة واردة في العقد.

٣. الإقرار بالإيرادات عندما يتم الوفاء بالالتزام العقد عن طريق نقل سلعة أو خدمة متفق عليها إلى عميل وقد يتم الوفاء بالالتزام الأداء في وقت معين (عادةً للوعد بنقل البضائع إلى العميل) أو بمرور الوقت (عادةً للوعد بنقل الخدمات إلى العميل) وبالنسبة للالتزام بالأداء الذي يستوفى بمرور الوقت، ستختار المنشأة مقياساً مناسباً لتحديد مقدار الإيرادات الذي يجب الإقرار به عند الوفاء بالالتزام الأداء.

مما سبق فإن الوعد يمكن اعتباره كالتزام أداء في حالة كونه بند بضاعة أو خدمة مستقل أو حزمة بضائع وخدمات مستقلة (الحزمة عبارة عن مجموعة من بنود البضائع والخدمات التي قد تكون مستقلة أو غير مستقلة)

الشرط الأول: بند البضاعة أو الخدمة مستقل بذاته، إذا كان وليس على سبيل الحصر

- يستطيع العميل الانتفاع بالبند بمفرده بالبيع بقيمة أكبر من قيمة الخردة.
- أو يستطيع العميل الانتفاع بالبند بمفرده بالاستهلاك.
- أو يستطيع العميل الاحتفاظ بالبند بمفرده بطريقة يمكن أن تولد منافع.
- أو يستطيع العميل أن ينتفع بالبند بمفرده أو مقترناً مع موارد أخرى سواء كانت تلك الموارد متوفرة في الشركة أو لدى الغير، أو تم توريدها مسبقاً.
- أو إذا كان البند يباع بمفرده في الأحوال العادية.

الشرط الثاني: بند البضاعة أو الخدمة مستقل في سياق التعاقد، إذا كان وليس على سبيل الحصر:

- البند لا يعد أحد المدخلات المستخدمة في توريد أو تركيب مخرج معين محدد في العقد.
- أو البند لا يستخدم في تعديل أو تركيب بنود بضائع وخدمات أخرى محددة في العقد.
- أو البند من حيث طبيعته لا يعتبر تابع بشكل كبير أو ذو علاقة بشكل كبير ببنود البضائع والخدمات الأخرى المحددة في العقد.

الشرطان السابقان من المهم توافرها معاً حتى يتم تقييم بند البضاعة أو الخدمة على أنه بند مستقل، وبالتالي التزام أداء، وفي حالة تحديد البند أنه غير مستقل، فيعتبر ذلك دليل على أن البند سواء كان بضاعة أو خدمة هو جزء من توليفة أو حزمة من البضائع والخدمات غير المستقلة ستكون فيما بينها حزمة بنود بضائع وخدمات يمكن اعتبارها بعد ذلك على أنها التزام أداء منفرد أو وحيد.

بشكل نهائي يجب أن نضع هذه القاعدة وهي أنه «طالما أن بند البضاعة أو الخدمة غير مستقل فستستمر الشركة في خلط وتوليف هذا البند من البضاعة أو الخدمة غير المستقل مع بضائع أخرى حتى يتم تكوين حزمة Bundle يمكن اعتبارها على أنها التزام أداء منفرد ضمن التزامات أداء العقد في

حالة تعدد التزامات أداء العقد أو حتى في حالة أن العقد يحتوي على التزام أداء منفرد وحيد».

المرحلة الثالثة

تحديد سعر العملية

وهو عبارة عن تلك القيمة التي يتم تخصيصها على التزامات الاداء التي تم تحديدها في العقد وبناءً على ذلك فإن سعر المعاملة يعبر عن قيمة الإيراد الذي سيتم الاعتراف به عندما يتم الوفاء بالالتزام الأداء، وعند تحديد سعر المعاملة يجب أن يتم خصم تلك القيمة التي تحصل نيابة عن جهات خارجية مثل ضرائب المبيعات ومن ناحية أخرى فإن سعر المعاملة قد يكون مباشر مثل احتواء العقد على قيمة مقابل معين لعدد ثابت من البضائع والخدمات التي سيتم توريدها في وقت قصير نسبياً وقد يكون سعر المعاملة معقد عندما تكون هناك بعض الحالات التي تتعلق بـ:

١. عندما يكون المقابل متغير.
٢. عندما يكون المقابل غير نقدي.
٣. عندما يكون هناك عناصر تمويل مهمة.
٤. عندما يكون هناك مقابل مستحق للعميل.

المرحلة الرابعة

تخصيص سعر العملية على بنود ومكونات العقد

لقد ذكرنا سابقاً أن التزامات الاداء يمكن اعتبارها وحدة محاسبية، واستكمالاً لما سبق يمكننا استكمال تعريف التزامات الاداء بأنها لا تعدو كونها وحدة محاسبية الهدف منها تخصيص سعر المعاملة عليها.

سعر المعاملة الذي سيتم تخصيصه على التزام الاداء يقصد به سعر البيع القائم بذاته أو Stand-alone selling price وسعر البيع القائم بذاته يعرف على أنه ذلك السعر الذي يمكن أن تبيع به الشركة البضاعة أو الخدمة بشكل منفصل إلى العميل، وهناك حالات يمكن تحديد سعر البيع القائم بذاته ولكن هناك حالات أخرى لا نستطيع تحديد سعر البيع القائم بذاته وفي هذه الحالة يمكننا استخدام أكثر من مدخل أو أسلوب لتحديد سعر البيع القائم بذاته ولكن هنا في هذا المقال فإننا سنفترض بأن سعر البيع القائم بذاته معروف ومحدد من مكاتب التدقيق حسب الحالة.

القاعدة التي وردت في المعيار ١٥ هي «على الشركة أن تقوم بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء على أساس النسبة والتناسب بين أسعار بيع المنتجات والخدمات بقيمة بسعر البيع القائم بذاته».

المرحلة الخامسة

الاعتراف بالإيراد عند وفاء المنشأة بتعهداتها الواردة بالعقد

حدد المعيار ١٥ طريقتين أساسيتين للاعتراف بالإيراد على ان تكون الطريقة الثانية أي طريقة الاعتراف بالإيراد على مدى فترة من الزمن هي الأولى بالاختبار، فلو لم ينطبق أي شرط من شروط الاعتراف بالإيراد على مدى فترة من الزمن فإن الاعتراف بالإيراد سيكون بشكل تلقائي بطريقة الاعتراف بالإيراد عند نقطة معينة من الزمن.



الطريقة الأولى: الاعتراف بالإيراد عند نقطة معينة من الزمن

At a single point of time

الاعتراف بالإيراد عند نقطة معينة من الزمن يشير إلى أن الوفاء بالتزام الأداء يتم في لحظة معينة من الزمن ومثال ذلك تسليم البضاعة المطلوبة مرة واحدة وهناك العديد من المحددات التي تساعد المختصين على تحديد أن الاعتراف بالإيراد يتم عند نقطة معينة من الزمن وهي:

١. انتقال ملكية الأصل بإثباتات قانونية.
٢. نشأة التزام بالدفع للبائع.
٣. حيازة أو وضع يد على الأصل.
٤. انتقال المخاطر والمنافع الخاصة بالملكية للعميل.
٥. قبول الأصل.

وهنا قد أشار قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته والأنظمة والتعليمات المعمول بها وفق المادة رقم (٩/ب) على «أ- تستحق الضريبة العامة والخاصة على بيع السلعة عند وقوع أي من الحالات التالية أيهما أسبق: ١. تسليم السلعة وللمدير اعتماد تاريخ الفاتورة الضريبية لغايات استحقاق الضريبة إذا كانت هذه الفاتورة تصدر بشكل دوري أو في نهاية مدة معينة بعد تاريخ التسليم ٢. إصدار فاتورة ضريبية. ٣. تسليم قيمة السلعة كلياً أو جزئياً أو تسليم دفعة منها في الأجل أو بغير ذلك من طرق تسليم القيمة وفقاً لشروط الدفع المتفق عليها. ب- تستحق الضريبة على بيع الخدمة عند وقوع أي من الحالتين التاليتين أيهما أسبق. ١- إصدار فاتورة ضريبية. ٢- تسليم بدل الخدمة كلياً أو جزئياً.» وهذا من ناحية تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات أما في حال تطبيق قانون ضريبة الدخل فقد نص قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة

٢٠١٤ وتعديلاته وفق المادة رقم (١٤/أ+ب) على «أ- مع مراعاة أي نص آخر ورد في القانون، يحتسب دخل المكلف لغايات الضريبة على أساس الاستحقاق المحاسبي. ب- يحق للشخص الطبيعي المتأتي دخله من المهنة أو الحرفة أن يحتسب الضريبة على الأساس النقدي وفقاً للتعليمات التي تصدر لهذه الغاية.» وعرف القانون المكلف بأنه كل شخص ملزم بدفع الضريبة أو اقتطاعها أو توريدها وفق أحكام القانون.

وهنا لا بد من التطرق لشرح بسيط للأساس النقدي وأساس الاستحقاق

الأساس النقدي: هو الأساس الذي يتم الاعتراف به في الإيراد حينما يتم قبض قيمتها من الغير، وكذلك يتم الاعتراف بالمصروفات بمجرد دفعها إلى الغير، سواء كانت تلك الإيرادات أو المصروفات تخص الفترة الحالية أم لا تخصها.

أساس الاستحقاق: هو الأساس الذي يتم الاعتراف به في الإيراد في الفترة التي يتم فيها بيع البضاعة أو تقديم الخدمة للغير، سواء تم قبض قيمتها من العميل أم لم تقبض، ويتم الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة الحالية سواء تم دفعها أم لم تدفع.

وهنا لا بد من أن نشير إلى أن مكاتب التدقيق لها نوعين وهي مكاتب أسست على أساس المؤسسة الفردية والتي يحق لها استخدام الأساس النقدي ومكاتب التدقيق التي أسست تحت نوع من أنواع الشركات والتي لا يحق لها وفق قانون ضريبة الدخل استخدام الأساس النقدي وإنما هي مجبرة باستخدام أساس الاستحقاق أي أنها ملزمة بتطبيق المعيار أعلاه.

..... يتبع الجزء الثاني في العدد القادم

مراجعة ما بعد التنفيذ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ١٠ و ١١ و ١٢



لندن- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تقريراً عن مشروع وبياناً بالتعليقات لاستخلاص نتائج مراجعة ما بعد التنفيذ لمعايير التقارير المالية التالية:-

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٠ «القوائم المالية الموحدة».
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١١ «الترتيبات المشتركة».
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٢ «الإفصاح عن الحصة في منشآت أخرى».

وتوضح تعليقات الأطراف المعنية والبحوث التي تم تنفيذها ضمن مراجعة ما بعد التنفيذ أن المتطلبات الموضحة في المعايير تعمل وفقاً للغرض الذي وضعت من أجله وأن تطبيق المتطلبات لم ينتج عنه تكاليف غير متوقعة.

وتوصل مجلس معايير المحاسبة الدولية، بالاستعانة بالأدلة التي جمعها، إلى أن المسائل التي أثبتت من خلال مراجعة ما بعد التنفيذ لم تكن من المسائل ذات الأولوية المرتفعة ولا حتى المتوسطة.

وتم تحديد خمسة موضوعات باعتبارها من الموضوعات ذات الأولوية المنخفضة وهي التي يمكن أن تخضع للبحث إذا رأى المجلس أنها ذات أولوية مرتفعة في المشاورات المستقبلية حول جدول الأعمال، وتلك الموضوعات هي:

- الشركات التابعة التي تعد منشآت استثمارية.
- المعاملات التي تغير العلاقة بين المستثمر والمُستثمر فيه.
- المعاملات التي تنطوي على التعامل مع «شخصية قانونية تحتفظ بأصول».
- الترتيبات التعاونية خارج نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١١.
- الإفصاحات الإضافية عن الحصص في منشآت أخرى.

ويحث المجلس الأطراف المعنية الساعية للحصول على مزيد من الإرشادات على إرسال استفساراتهم للجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بشرط أن تستوفي تلك الاستفسارات معايير التقديم.

وكان مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أجرى عملية مراجعة ما بعد التنفيذ في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢، وسعى لجمع تعليقات من الشركات والمستثمرين والمدققين ومعدّي المعايير والجهات التنظيمية والأكاديميين، حيث عُقد أكثر من ٣٥ اجتماعاً للنشاور مع الأطراف المعنية وجهات استشارية أخرى في المرحلة الثانية من مراجعة ما بعد التنفيذ.

المصدر: www.ifrs.org

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يمضي قدماً في خطوات إعداد معيار جديد لخدمات التأكيد على تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات «الموازنة بين المطالب المُلحة والفعالية في معايير التأكيد الدولية للاستدامة»



International Auditing
and Assurance
Standards Board

الإسهام في إضفاء الموثوقية على التقارير. والهدف هو دعم ثقة المستثمرين والجهات التنظيمية في المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة. وتُسهّل معايير الاستدامة المتينة التي تدعم تقارير الاستدامة الصادرة عن المنظمات والتي تقدم نهجاً متسقاً على الصعيد العالمي من تحقيق هذا الهدف.

ونحن في مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على علم بالحاجة لوجود حل سنقدمه من خلال معايير تأكيد عالمية. ولدى المجلس بالفعل معايير وإرشادات قائمة على المبادئ ومختصة بموضوعات معينة ومؤسسة بشكل راسخ وتُطبّق بفعالية. ولكننا نعلم كذلك أننا بحاجة لبذل جهود إضافية لتجميع المعايير والإرشادات القائمة وتكميلها لتتناول التأكيد على تقارير الاستدامة بشكل خاص.

وبالفعل اتخذنا خطوات كبرى بهذا الصدد؛ في اجتماعنا الذي عُقد في مارس/ آذار ٢٠٢٢، تم إتاحة الفرصة الأولى لمناقشة إجراءات المجلس التي اتخذها استجابة للحاجة الملحة لوجود إطار عالمي للتأكيد على تقارير الاستدامة. وفي خضم المناقشات، استمع المجلس للمستثمرين مباشرة والذين رأوا أن موثوقية تقارير الاستدامة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعملية اتخاذ القرار. أما الحاجة لاتخاذ إجراءات فعّالة وعاجلة للموازنة بين الاتساق العالمي والمرونة اللازمة لاستيعاب التنوعات الإقليمية، فقد كانت جلية.

ومجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ملتزم بتوجيه الجهود اللازمة نحو إعداد معايير تأكيد جديدة «معدة خصيصاً لتلائم الاستدامة». ونعمل في الوقت الراهن على تحديد نهج مخصص لبناء تلك المعايير التي سيكون لها بالغ الأثر على تقديم تأكيد عال المستوى لدعم إعداد تقارير موثوقة عن الاستدامة. وقد قررنا أن

توم سايدنشتاين - رئيس مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي نيويورك - أصبحت الحاجة لوجود أطر موثوقة ومحايدة وشاملة لإعداد التقارير عن معلومات الاستدامة واضحة بشكل كبير، فمن المتوقع أن تفوق الاستثمارات العالمية في مجال الاستدامة والأدوات الاستثمارية المتعلقة بتقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مبلغ ٥٣ بحلول عام ٢٠٢٥، وهو الأمر الذي لم يخف على صناعات السياسة والجهات التنظيمية.

ويستمر الاتحاد الأوروبي في التفاوض بشأن شروط توجيهات إعداد التقارير عن استدامة المؤسسات، وقدمت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، في شهر مارس/ آذار الماضي، قواعد جديدة للإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ.

وأصدر مجلس معايير الاستدامة الدولية، الذي تم تأسيسه حديثاً بدعم من مجموعة العشرين وجهات أخرى، مسودات عرض للتعليق العام وذلك بخصوص تقارير الاستدامة. أما الإفصاحات المتعلقة بالمناخ فقد حظيت باهتمام المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ومجلس الاستقرار المالي العالمي.

ونتيجة لذلك، نشهد لحظة حاسمة: فزيادة التوجه العالمي نحو إعداد تقارير موثوقة وعالية الجودة عن الاستدامة واعتبار أنها عنصراً أساسياً لإعداد التقارير المؤسسية هو أمر سيؤدي لوضع متطلبات جديدة ورفع سقف التوقعات. ستكون الرحلة طويلة، ولا بد من التحلي بالصبر. ومن الواضح أن أنظمة رصد البيانات ونظم المعلومات والآليات في كثير من المنظمات التي تحتاج لإعداد تقارير موثوقة عن الاستدامة ما زالت في طور النضج.

وفي وضع مشابه لما هو سائد في عالم إعداد التقارير المالية، يلعب التأكيد الخارجي دوراً حاسماً في

عن مجلسنا، والمستخدمة بالفعل في ١٣٠ دولة، والمعروفة على مستوى السوق والتي نالت ثقة المستثمرين والجهات التنظيمية.

وبناء نظام متطور لإعداد التقارير عن الاستدامة والتأكد عليها هو أمر لن يتم إنجازه بين عشية وضحاها، فعملية تطوير المعايير الدولية للتدقيق، على سبيل المثال، هي عملية تكرارية مستمرة منذ سبعينيات القرن الماضي. تستغرق العملية وقتاً، بل وينبغي أن تستغرق وقتاً. ومع ذلك، ولإحراز التقدم المنشود، لا يمكننا أن نسعى للكمال على حساب تحقيق النتائج. فبمرور الوقت، يكتسب معدو المعايير والمدققين والجهات التنظيمية والمستثمرين الخبرات اللازمة، وبذلك يمكننا توقع أن أطر إعداد التقارير ومعايير التأكد ستشهد تحسناً ملموساً، تماماً مثل ما شهدته المعايير المالية من تطور.

وللاستمرار في إحراز التقدم، لا بد من تحقيق التعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية. سيُمكننا ذلك من التحرك بسرعة وبجراحة أينما وحيثما استطعنا. نتوقع حدوث تحول سريع في هذا المجال خلال العقد التالي، وحينئذ، ستصبح المعايير الدولية للاستدامة، مثل المعايير الدولية المالية للتدقيق، منصة مستقرة وسينصب تركيزنا على تحسينها بصفة مستمرة.

المصدر: www.ifac.org

تكون المعايير الجديدة للتأكد على تقارير الاستدامة ذات أطر محايدة وقائمة على المبادئ - وأن تعمل بالتوافق مع جميع أطر إعداد التقارير عن الاستدامة/ تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ونتوقع كذلك أن معايير التأكد على تقارير الاستدامة ستُعد باتباع نهج تدريجي.

وستركز الإجراءات الأولية على إعداد معيار عام يتناول جميع مجالات العمليات من حيث المبدأ، مع تقديم حلول محددة بخصوص المجالات الرئيسية. أما التخصصية على مستوى المجالات غير الرئيسية من عمليات التأكد فستتناولها المعايير عبر أفق زمني أطول، اعتماداً على مدى نضج وتطور تقارير الاستدامة والتأكد عليها.

وسناقش نهج إعداد معايير التأكد على الاستدامة في الاجتماع الذي سيعقده مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي الأسبوع القادم. ويأمل المجلس أن تكون المعايير المقترحة الجديدة للتأكد على تقارير الاستدامة جاهزة للتعليق العام خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣. والتحرك بهذه السرعة هو أمر ممكن نظراً لوجود معايير دولية لعمليات التأكد مصحوبة بإرشادات غير إلزامية للتأكد على الاستدامة وهو ما يوفر نقطة بداية متينة. ونخطط أيضاً للاستفادة من المبادئ الواردة في المعايير الدولية للتدقيق الصادرة

«الديون المستدامة مفتاح التحول الاقتصادي» دراسة للاتحاد الدولي للمحاسبين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين



على شكل تحديثات سنوية للمستثمرين - فهو جزء لا يتجزأ من الحفاظ على النزاهة. ويمكن أن تساعد مهنة المحاسبة على قيادة هذا التطور.

والدراسة الجديدة والشاملة تتعمق في التحديات والفرص الموجودة في سوق الاقتراض لتحقيق الاستدامة بعنوان استكشاف سوق ديون الاستدامة: تعزيز المصداقية في سوق دائم التطور - أنت نتيجة لتضافر الجهود بين الاتحاد الدولي للمحاسبين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، الذي استعان بشركة PwC كندا لإجراء البحوث اللازمة.

ونظراً للتطور المستمر الذي شهده سوق الديون المستدامة خلال السنوات القليلة الماضية، حددت الدراسة عدداً من الموضوعات التي لا بد من تناولها لتحقيق النفع للمشاركين في الأسواق الرأسمالية. وتشمل هذه التحديات: الانتشار الواسع للتوجيه الطوعي الذي تحركه قوى السوق، ووجود قصور في الفهم العام لما تحدهه المشروعات والأعمال باعتباره «أخضر» أو «مستدام»؛ والعملية غير المتسقة لإعداد التقارير، وقياس التداعيات، وممارسات المراجعة الخارجية والتأكد.

نيويورك- تبحث جميع الدول حول العالم عن وسائل لتحويل الاستثمارات الرأس مالية نحو أعمال تدعم الانتقال لاقتصاد أكثر استدامة بنسب انبعاثات كربونية أقل. ولتمويل هذا التغيير الكبير، يبحث المستثمرون والجهات التنظيمية عن سوق مستدام للاقتراض باعتبار أنه أداة مهمة لتجميع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التي تدعم أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وفي تصريح للرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين،

«كيفن دانسي»

«الثقة في هذا السوق الحديث نسبياً والذي ما زال في طور النضج والذي يشهد توسعاً سريعاً هي أمر بالغ الأهمية». وأضاف «ومثله مثل أي ابتكار في المجال المالي، سيشهد تحديات. فوجود لوائح تنظيمية ذكية مصحوبة بتوحيد قياسي وتحقق أو تأكيد خارجي هو أمر لا غنى عنه لحماية مصالح المستثمرين وتفادي مخاطر التمويه الأخضر وتعزيز الشفافية. أما التحقق من تفاصيل برامج السندات - سواء قبل إصدارها أو

وفي تصريح للرئيسة والمديرة التنفيذية للمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين / «بامبلا ستير»
«يتزايد التوجه نحو دمج الاستدامة في مجال الأعمال والاستثمارات وقرارات التمويل.» وأضافت «حماية المصلحة العامة هو الأساس الذي تقوم عليه مهنة المحاسبة العالمية. فل هذه المهنة دور بالغ الأهمية عليها أن تلعبه لتحقيق التقدم في مجال تمويل الاستدامة. وبشكل جماعي، ستستمر المهنة في تأييد وضع سياسات ولوائح تنظيمية ومعايير أفضل في هذا المجال وستساعدنا الدراسة على التحاور المدروس بهذا الصدد».

المصدر: www.ifac.org

كبار المشاركين في السوق المالي يدعون لمزيد من المواءمة بين الجهود التنظيمية وجهود إعداد المعايير عن إفصاحات الاستدامة

يستفيد المستثمرون والجهات التنظيمية ومهنة المحاسبة من التبسيط والمواءمة، مما يحقق المصلحة العامة



التشتت التنظيمي وذلك بتضافر الجهود الساعية للمواءمة بين المفاهيم والمصطلحات والقياسات الرئيسية والتي تُبنى عليها متطلبات الإفصاح».

يمكنك الاطلاع على البيان من على الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للمحاسبين

أو تحميله بصيغة PDF من على هذا الرابط

المصدر: www.ifac.org

نيويورك - تسير مهنة المحاسبة العالمية في رحلة - إلى جانب المستثمرين والشركات والجهات التنظيمية وغيرهم من الأطراف المعنية - نحو تحقيق عملية موحدة متماسكة وعالمية وإلزامية لإعداد معايير خاصة بالتقارير عن معلومات الاستدامة.

ويرحب الاتحاد الدولي للمحاسبين بتأسيس مجلس معايير الاستدامة الدولية، ويرحب كذلك بالمبادرات الدولية أو الإقليمية التي يمكن أن تساهم في إنشاء نظام عالمي للإفصاحات المتسقة والموثوقة والقابلة للتأكيد بخصوص الاستدامة.

وفي بيان مشترك، انضم الاتحاد الدولي للمحاسبين لكبار المشاركين في الأسواق الرأسمالية (مبادئ الاستثمار المسؤول) و(مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة) - في الدعوة لتحقيق البساطة والمواءمة في عملية إعداد المعايير.

وجاء في البيان «وفي هذا المنعطف الحرج، لا بد من تجنب


اجهزة محمولة

TAGITOP®-PLUS II



-  5000 مللي أمبير
-  15.6 إنش - FHD
-  مزود بكاميرا
-  يدعم بصمة الإصبع
-  واي فاي AC، بلوتوث 4.2

- المعالج: إنتل i7 الجيل العاشر (10510 U)
- معالج الرسومات: إنتل UHD + نيفيديا MX250
- الذاكرة العشوائية: 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين: 128 جيجا بايت SSD - 512 جيجا بايت HDD
- مدخل USB 2.0، مدخلين USB 3.0، مدخل Type C، مدخل RJ45
- لوحة مفاتيح مضاءة

حقيبة لابتوب 

TAGITOP®-PLUS I



-  4000 مللي أمبير
-  15.6 إنش - FHD
-  2.0 ميجابكسل
-  واي فاي AC، بلوتوث

- معالج Intel® Core™ i7 10510U
- كرت شاشة UHD نوع إنتل ذو وضوح عالي
- ذاكرة عشوائية 8 جيجا بايت، نوع DDR4
- قرص تخزين HDD بسعة تخزين 1 تيرابايت
- وقرص تخزين سريع SSD بسعة 128 غيغا بايت
- مزود بمدخلين USB 2.0، مدخلين USB 3.0، HDMI، Type C
- لوحة مفاتيح مع خاصية الإضاءة (Backlit Keyboard)

حقيبة لابتوب 


TAGITOP®-PRO



-  7400 مللي أمبير
-  15.6 إنش - FHD
-  مزود بكاميرا
-  يدعم بصمة الإصبع
-  واي فاي AC، بلوتوث 4.0

- المعالج: إنتل i7 الجيل العاشر (1065 G7)
- معالج الرسومات: إنتل Iris® Plus Graphics
- الذاكرة العشوائية: 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين: 128 جيجا بايت SSD - 512 جيجا بايت SSD
- مدخل USB 2.0، مدخلين USB 3.0، مدخل HDMI (4K)
- لوحة مفاتيح مضاءة

 THUNDERBOLT.

حقيبة لابتوب 

مبنى طلال أبوغزاله للتقنية 7، شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الاردن
مبنى كلية طلال أبوغزاله 104، شارع مكة، أم اذينة، عمان، الاردن

+962 65100 250 info@tagtech.global For More Information: www.tagtech.global



اجهزة محمولة



TAGITOP®-FLIP

- المعالج : إنتل i5 الجيل الثامن (8259 U)
- معالج الرسومات : إنتل Iris® Plus 655
- الذاكرة العشوائية : 8 جيجا بايت نوع DDR4
- سعة التخزين : 256 جيجا بايت SSD
- مدخل USB 3.0 ، مدخل HDMI ، مدخل Type C
- لوحة مفاتيح مضاءة



7000 مللي أمبير



مزود بكاميرا



يدعم بصمة الإصبع



واي فاي AC ، بلوتوث 4.2



14.1 إنش - FHD
شاشة لمس



NEW

TAGITOP®-EDU



إنتل i3
الجيل العاشر (1005 G 1)



4 جيجا بايت
نوع DDR4



128 جيجا بايت SSD



إنتل UHD



4290 مللي أمبير



14 إنش - FHD



مزود
بكاميرا



واي فاي AC
بلوتوث 4.2



مبنى طلال أبوغزاله للتقنية 7، شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الاردن
مبنى كلية طلال أبوغزاله 104، شارع مكة، أم اذينة، عمان، الاردن

+962 65100 250 info@tagtech.global For More Information: www.tagtech.global



الاجهزة اللوحية

TAG-DC

- المعالج Spreadtrum SC9863 Octa-core 
- 4 جيجا بايت 
- 64 جيجا بايت 
- 6000 مللي أمبير 
- 10.1 إنش - FHD 
- اندرويد 9 يدعم شريحة اتصال 
- واي فاي نوع AC ، GPS ، يدعم بلوتوث   
- الكاميرا الأمامية : ٥ ميغا بكسل 
- الكاميرا الخلفية : ١٣ ميغا بكسل 



 لاصق لحماية الشاشة

 1 YEAR WARRANTY

TAG-TAB III

- ميديا تيك MTK8788 ثماني النواة 
- 6 جيجا بايت 
- 128 جيجا بايت 
- 6000 مللي أمبير 
- 10.1 إنش - FHD 
- اندرويد 10 يدعم شريحة اتصال 
- واي فاي نوع AC ، GPS ، يدعم بلوتوث   
- الكاميرا الأمامية : ٥ ميغا بكسل 
- الكاميرا الخلفية : ١٦ ميغا بكسل 



 حافظلة جلدية

 1 YEAR WARRANTY

مبنى طلال أبوغزاله للتقنية 7، شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الاردن
مبنى كلية طلال أبوغزاله 104، شارع مكة، أم اذينة، عمان، الاردن

 +962 65100 250  info@tagtech.global For More Information: www.tagtech.global



الهواتف الذكية

TAG-PHONE

- المعالج: ميديا تك Helio P60 ثماني النواة
- 6 جيجابايت
- 10 اندرويد
- بطاقتا SIM نانو مزدوجتان
- 64 جيجابايت
- بطارية سعة 4000 مللي أمبير
- شاشة 6.21 بوصة HD+
- الكاميرا الأمامية: 8 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



سماعات
سلكية



لاصقة
حماية
للشاشة



غطاء
خافي



TAG-PHONE Plus

- المعالج: ميديا تك Helio A25 ثماني النواة
- 4 جيجابايت
- 10 اندرويد
- بطاقتا SIM نانو مزدوجتان + بطاقة ترانس فلاش
- 128 جيجابايت
- بطارية سعة 4500 مللي أمبير
- شاشة 6.55 بوصة HD+
- الكاميرا الأمامية: 8 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



لاصقة
حماية
للشاشة



غطاء
خافي



TAG-PHONE Advanced

- المعالج: ميديا تك Helio P60 ثماني النواة
- 6 جيجابايت
- 10 اندرويد
- بطاقتا SIM نانو مزدوجتان
- 128 جيجابايت
- بطارية سعة 4400 مللي أمبير
- شاشة 6.3 بوصة FHD+
- الكاميرا الأمامية: 16 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 16 ميجا بكسل



لاصقة
حماية
للشاشة



غطاء
خافي



TAG-PHONE Special

- المعالج: ميديا تك P60 ثماني النواة
- 6 جيجابايت
- 11 اندرويد
- بطاقتا SIM نانو مزدوجتان
- 128 جيجابايت
- بطارية سعة 5900 مللي أمبير
- شاشة 6.52 بوصة HD+
- الكاميرا الأمامية: 16 ميجا بكسل، الكاميرا الخلفية: 20 ميجا بكسل



لاصقة
حماية
للشاشة



غطاء
خافي



مبنى طلال أبوغزاله للتقنية 7، شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني، عمان، الاردن
مبنى كلية طلال أبوغزاله 104، شارع مكة، أم اذينة، عمان، الاردن

لمزيد من المعلومات

هاتف : ٥١٠٠٩٠٠ (٠٩٦٢-٦)

فاكس : ٥١٠٠٩٠١ (٠٩٦٢-٦)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني

asca.jordan@iascasociety.org

salouri@iascasociety.org

www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2022) ©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر